الفصل العاشر

دور المؤسسات التربوية
فى مواجهة العنف المدرسى

مقدمة

أولًا: دور المجال الأسرى فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى.

ثانيًا: دور مؤسسات التربية والتعليم (المدرسة فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى).

ثالثًا: دور المؤسسات الدينية فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى.

رابعًا: دور وسائل الإعلام فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى.

خامسًا: دور الدولة والحكومة فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى.

سادسًا: الأولويات فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى.

الفصل العاشر
دور المؤسسات التربوية فى مواجهة العنف المدرسى

مقدمة

إن العنف المدرسى قضية قومية فإنه يجب ألا تقتصر مسئولية على المدرسة وحدها بل هو مسئولية مشركة بين المدرسة والأسرة والمجتمع ولهذا فإنه يجب العمل معًا سويًا من أجل التعامل معها، حيث تتطلب قضية العنف المدرسى، وهيئات الخدمات الاجتماعية، والمؤسسات الدينية وأولياء الأمور التلاميذ فمن خلال مشاركة كافة الهيئات فى تحمل المسئولية والعمل معًا ضمن الإلتزام بتنسيق مناسب للتجنب الفعال للعنف من خلال وضع إستراتيجيات للتدخل لمنع العنف بحيث تصبح المدارس والمجتمعات أمنة.

وهناك العديد من البرامج والاستراتيجيات التى تستخدم فى مساعدة الأطفال والمراهقين على خفض العنف فى المدرسة ومعظم هذه البرامج والاستراتيجيات تتطلب تضافر الجهود والتعاون بين إدارة المدرسة والمدرسين والطلاب وأسرهم والمجتمع.

وتوجد مداخل واتجاهات عديدة فى كل برنامج تدخل أو وقائية فالتدخل المبكر لمنع العنف المدرسى يمكن أن يؤدى إلى الإقلال من حدة السلوك

العنيف ومن ثم الحكم فيه كما أن التدخل المبكر يمكن أن يقلل بدوره من الآثار السلبية المترتبة على هذا السلوك العنيف.

وبذلك يجب ضرورة وضع آلية أكثر صرامة للتحكم فى السلوكيات العدوانية وضبطها لبعض الطلاب ومنع إنتشارهم بينهم، وضع آليات صارمة لتنفيذ سبل العلاج والتغلب على تلك الظاهرة وتطبيق ذلك عمليًا وهذه خطوة على الطريق السليم للسيطرة على الكثير من المخالفات والعنف المدرسى وليس فقط إتلاف الممتلكات المدرسية ويجب أن يتفق عليها غالبية قطاعات المجتمع ومن المعلمون، ومدير المدارس، والوكلاء والمرشدون الطلابيون وذلك فى المجالات الاجتماعية المختلفة.

وبما أن العنف سلوك مرتب ومعقد ويرجع فى جذوره إلى عوامل بيئية ونفسية واجتماعية وإقتصادية وأكاديمية، ولذا فإن مواجهته لابد أن تنطلق من المدخل الشامل بدلًا من الإعتماد على مدخل واحد، وعلى هذا الأساس فإن التعامل بأسلوب معين مع طالب عدوانى ليس بالضرورة أن يفيد مع طالب آخر كما أن مفتاح النجاح فى منع العنف وإيجاد مدارس أمنة يكمن فى تحديد أى البرامج والإستراتيجيات التى يجب أن تطبق وإلى من بواسطة من وفى أى مرحلة عمرية، أو يجب أن يتم ذلك كله بالتعاون بين أولياء الأمور والمعلمين ورجال الإدارة المدرسية ومختلف المؤسسات المعنية، إنطلاقًا من أن العنف مشكلة تربوية ولن تحل إلا بحلول تربوية وتضافر الجهود.

فمن المهم جدًا أن يتعلم الأطفال فى المنزل وفى برامج ما قبل المدرسة وكيفية التعبير عن مشاعرهم واحتياجاتهم دون إستخدام ألفاظ عدوانية ويمكنهم تعلم طرق بديلة للتنافس والتباحث مع زملائهم لمعالجة خلاف أو إختلاف فى وجهة النظر وتدعيم السلوكيات الاجتماعية ومشاعر التعاطف مع الآخرين، وذلك بهدف إحداث الأثر الإيجابى فى سلوك الطفل وتعديل نقص

السلوكيات المعادية للمجتمع وأن مواجهة العنف وخفض مستواه يجب أن تركز على ثلاث محاور رئيسية وهى كالتالى:

- المنع (الوقاية).
- التدخل (العلاج).
- التعزيز وذلك من خلال البحث المستمر عن الطرق والوسائل الفعالة فى مواجهة العنف والتأكيد عليها.

أولًا: دور المجال الأسرى فى مواجهة العنف المدرسى

يجب على الأسرة للوقاية وعلاج العنف المدرسى إتباع الخطوات التالية:

١ ـ ضرورة تجنب لمشاجرات والخلافات الأسرية أمام الأبناء حتى لا يكونوا عرضة للضغوط والصراعات النفسية التى قد تولد العنف.

٢ ـ حث الأباء لأبنائهم على الصلاة وإرتياد دور العبادة والإستماع إلى خطب الجمعة والدروس فى المساجد.

٣ ـ ان يكون الآباء والأمهات المثل الصالح والقدوة الحسنة فى القول والفعل أمام أبنائهم فيما يتعلق بالمحافظة على الممتلكات العامة، فيكون السلوك الصحيح هو السلوك التلقائى لهم.

٤ ـ ضرورة الحد من اتخاذ القرارات الأسرية التسلطية وتشجيع لغة الحوار بين أفراد الأسرة حل المشكلات التى يواجهونها.

٥ ـ توعية الأباء والأمهات بأهمية التربية البدنية الصحية، وذلك عن طريق أئمة المساجد والبرامج الإذاعية والمتلفزة.

٦ ـ تنمية روح التسامح بين أفراد الأسرة وإبرازها كقيمة تحث على جميع الأديان السماوية.

٧ ـ زيادة اهتمام الأباء بأبنائهم خاصة فى مرحلة المراهقة ويكونوا قريبين منهم نفسيًا وإنفعاليًا وجسديًا.

٨ ـ ضرورة زيادة وعى الأسرة بأهمية الرقابة على الأبناء.

٩ ـ الاهتمام بغرس القيم الدينية السليمة لدى الأبناء.

١٠ ـ أن ينأى الأباء فيما يحدث بينهم من خلافات.

١١ ـ إتباع أساليب الثواب والعقاب.

١٢ ـ عدم التمييز بين الأبناء.

١٣ ـ تناسب المصروف مع إحتياجات الأبناء دون تغير أو إسراف.

١٤ ـ مشاركة أولياء الأمور مشاركة فعلية وتوثيق العلاقة بالمؤسسة التعليمية.

١٥ ـ أن يلعب أولياء الأمور أدوار إيجابية فى تعليمهم وفى تعزيزهم ودعم مدارس خالية من العنف وفى توفير منازل ومجتمعات خالية من العنف.

١٦ ـ التشجيع للأباء على التواصل ما بين المعلم والأسرة.

ثانيًا: دور مؤسسات التربية والتعليم (المدرسة فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى)

دور المؤسسات لتربوية والتعليمية مكمل لدور الأسرة لذلك لابد من إقامة تعاون بين الأسرة والمدرسة، ومعرفة ما يكمن معرفته من الظروف التى يربى فيها الناشئة فى منازلهم، وأساليب تربيتهم لتصحيح الخاطئ منها وإكمال الصالح والتعاون مع أولياء الأمور على إصلاح الناشئة، وتربيتهم ليكمل كل من المنزل والمدرسة ما بدأ به الآخر، ومن أجل أن لا يحدث تعارض وتناقض بين

أسلوب الأسرة التربوى وأسلوب المدرسة، فيقع الأطفال والناشئون ضحية هذا التعارض.

وهذا كله يتطلب إعادة النظر فى الكثير من المناهج الدراسية، والأساليب التربوية بعقلية واعية بحيث تتضمن المحاور التالية:

- أن يكون للمدراس دور أكبر فى التعامل مع المشكلات الاجتماعية بصفة عامة ومشكلات العنف الأسرى على وجه الخصوص.
- أن تربى المدرسة الأبناء تربية إسلامية صحيحة وعقلية ناضجة وتنمية بدنية وقوية وإجتماعية منسجة مع الجماعة.
- أن يجد الطالب فى المدرسة المثل الأخلاقية الراقية، والمثل الجمالية العليا، فى كل من يقع عليه نظره وسمعه.
- أن يكون من أهداف المدرسة الكشف عن ميول الطلاب وقدراتهم واستعدادتهم الفطرية والعلم الجاد على حسن توجيه هذه الميول والإستعدادات والقدرات وتوفير المناخ الملائم لها.
- أن تنمى المدرسة فى طلابها روح التشاور الإسلامى والسماحه، والأخذ برأى الجماعة فى ظل المنهج الإسلامى، بغية تحقيق التكامل والتضامن مع الآخرين وتحمل المسئولية.
- تنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية بإعتبارها عنصر مهمًا من مكونات الشخص.

كما توجد بعض آليات تفعيل دور المدرسة فى مواجهة العنف ومنها:

- وجود إدارة قوية ومتطورة.
- مناخ منظم غير مستبد.

ـ تقوية العلاقة بين الطلاب والمعلمين.

ـ القدوة الطيبة من جانب الكبار.

ـ تعزيز مدرسى إيجابى شامل لتحقيق التنمية.

ـ تعاون أولياء الأمور من أجل إنجاح السياسات التعليمية.

ـ توسيع دائرة المشاركين أو المشاركة العريضة من قبل المجتمع.

ـ المتابعة المستمرة والتغذية المرتدة.

ـ إكتشاف الأعراض المبكرة للسلوك العدوانى وتحديد الأساليب الوقائية والعلاجية المناسبة.

ـ إكساب المعلمين مهارات إدارة السلوك وأساليب حل النزاع بالطرق السليمة.

ـ تقليل كثافة الفصول، وذلك لأن نسبة التلاميذ المشاغبين فى الفصل تؤثر على أداء المعلم والمعلم يصبح لديه عذره إذا عجز عن ضبط الفصل الذى تصل كثافته أحيانًا ضعف الكثافة.

٢ ـ تدريب المدرسين على إقامة علاقات حميمة مع التلاميذ، حيث إن السبب الأساسى فى كل المخالفات هو إفتقاد التلاميذ إلى الروابط القوية مع المدرسة والعلاقات الشخصية من أجل المدرسين، وأن ذلك يعتبر أول الخطوات للإتجاه نحو الإجرام للبحث عن علاقة بديلة، وبالطبع لا يتسنى ذلك إلا فى حالات الفصول ذات الكثافة المنخفضة، كما يجب أخذ نمط التعامل الإنسانى للمعلم مع التلاميذ عند تقييم أداء المعلم وعند تدريبه أثناء وبعد التخرج.

٣ ـ تدريب المعلمين على التعامل مع عنف التلاميذ داخل الفصل حيث

لوحظ أن معظم مشاجرات التلاميذ البنين فى المرحلة الإعدادية تتم داخل الفصل، ويمكن فى هذا الصدد أن يتدرب المعلمون على التعامل مع عنف التلاميذ بشكل عملى وذلك لإيقاف عنف التلاميذ، مما يؤدى إلى تحقيق الأمان والحماية لانفسهم وللتلاميذ الآخرين فى الفصل.

٤ ـ تنسق وتنظيم الإشراف على التلاميذ بشكل جيد فى فترات الفراغ حيث لوحظ أن معظم عنف التلاميذ الصغار منهم بوجه خاص يحدث فى الفسح وعلى السلالم حيث يكثر تدافع التلاميذ، ولذا يجب أن يزيد الإشراف فى هذه الأوقات والأماكن ويعتب الإشراف الدقيق على التلميذ فى اوقات الفراغ واحدًا من الإجراءات التى تثبت جدواها.

أ ـ دور الإدارة المدرسية فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى:

الوقاية من العنف المدرسى وعلاجه يجب على الإدارة فى المؤسسات التربوية بصفة عامة والإدارة المدرسية بصفة خاصة إتباع ما يلى:

ـ اعتماد القدوة الحسنة فى التعامل مع الطلاب والبعد عن كثرة النصائح واسبتدالها بالأفعال لا بالأقوال.

ـ معرفة ما وراء سلوك الطالب المعتدى فيما كان للفت الإنتباه أو التسلط أو الإنتقام أو إظهار الضعف فى سبيل الحصول على الشفعة فلكل حالة طريقة خاصة للتعامل معها.

ـ توخى العدالة فى التعامل مع الطلبة وعدم التفريق بينهم عند التعامل معهم فى الموقف الواحد وأن يكون هذا مبدأ عامًا ينفذه جميع الأطراف وعدم اللجوء إلى المقارنة والمفاضلة بين الطلبة.

ـ إظهار المحبة للطلبة بالكلمة الطيبة والقبول.

- ضرورة تحاشى إستعمال الكلمات والتصرفات المحبطة والابتعاد عن النقد والشكوى واللوم.
- الاهتمام بالتوجيه التربوى والنفسى.
- تحسين الأوضاع التعليمية وضرورة تدريب الهيئة التدريسية والإدارية على مواجهة أعمال العنف.
- تطوير أساليب التأديب وإستخدام أساليب نموذجية وقواعد ثابتة للفصل الاكاديمى محدد مسبقًا.
- التشجيع للأباء على التواصل ما بين المعلم والأسرة.
- زيادة المراقبة وخاصة وقت الفراغ فى المداخل المعزولة عن قاعة الصف وكذلك وقت الإستراحة.
- الوصول إلى حل سريع لدراسة المشكلات اليومية والمدرسية.
- أن يكون المدراء والمعلمون على وعى بمخاطر العنف المدرسى وخاصة فى المناطق التى ترتفع فيها الجريمة وأيضًا مراعاة حجم العنف بالمدارس الكبيرة.
- تعين شرطى مدرسى يعمل على حفظ الأمن.
- أن بعد يوم مدرسى مثالى للإعلان فيه عن السلوك الأكثر عدوانية وتوضيح العقاب للرادع أمام الآخرين.
- يجب على مدراء ومعلمو المدارس أن يدركوا خصائص التلاميذ التى يتزايد فيها العدوان وخاصة مراعاة متغير وجود الذكور مع الإناث والتربية السيئة الإحباط الذى يتعرض له التلاميذ.

وبالإضافة إلى هذه الطرق للوقاية ولتجنب العنف المدرسى يجب على الإدارة المدرسية إتباع الممارسات التالية:

ـ الترقيب، الاهتمام بتطوير ونمو الحاجات المختلفة للطلبة.

ـ التجنب، خلق جهود شاملة مع كل المتعلمين لتجنب العنف.

ـ الحماية، التأكيد والإطمئنان على حماية كل الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية.

ـ مشاركة العائلات، تقوية الاتصال والعلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور من حيث الجانب التربوى.

ـ مناخ صحى، توفير مناخ مدرسى إيجابى يشمل الجوانب التربوية والثقافية التى تساعد على العمل والتعليم.

ـ تركيز الجماعة، التأكيد على أهمية الجماعة فى الإرتقاء بالجهود المبذولة لتجنب العنف.

ـ معايير اجتماعية، تغير المعايير الاجتماعية لتأكيد الطرق المقبولة لحل المشكلات وبالإضافة إلى هذه الممارسات فهناك طرق رئيسة يتبعها بعض المربين ومدراء المدارس لمواجهة العنف بين الطلاب داخل المدرسة والتى من أهمها ما يلى:

* الإرتقاء الواضح بالمعايير الإنسانية والإجتماعية والسلوكية وتدعيم المناخ العاطفى.

* التركيز على الجانب الأكاديمى وتحقيق النجاح الاكاديمى لكل الطلاب.

* فرض القواعد بشكل عادل ومنصف.

* تعلم مهارات حل الصراع وإدارة الغضب.

* التدخل المبكر لما يصدر عن الطلاب الذين لديهم مشكلات سلوكية خطرة.

* تصميم نظام لتجنب العنف بحيث يستطيع كل فرد الإندماج فيه والعمل مع الجماعة وتشكيل فريق عمل لتنفيذها.

* الإستعداد للتدخل السريع فى حل الأزمات أو الأفعال العنيفة.

* إتاحة الفرصة للحوار والمناقشة امام الطلاب فى مناقشة المشكلات التى تعلق بالعنف والتعرف على وضع طرق للعلاج مما يزيد من إقبال الطلاب على التعامل مع مثل هذه المشكلات بإيجابية.

* توفير الجدية اللازمة فى فحص تظلمات الطلاب وشكواهم من تعامل المعلمين مع الطلاب أومن تعامل بعض الزملاء مع دراسة إمكانية إعلان أسلوب حل تلك المشكلات.

* وضع معايير محددة لإختيار وتدريب أفراد الجهاز الإدارى بالمدارس على سبيل التعامل مع مشكلات العنف المدرسى لتكون لديهم القدرة على مناقشة الطلاب.

* عقد ندوات مشتركة بين ممثلين عن الطلاب وأفراد الجهاز الإدارى لمناقشة المشكلات الأسرية والمجتمعية التى تواجه الطلاب فى الحياة مما يدعم الصلة بين الطرفين.

* عمل أدلة إرشادية بالإجراءات الإدارية ذات الصلة بسبل حل المشكلات الإدارية المتعلقة بمشكلات العنف المدرى وتوزيعها على الطلاب.

* عقد لقاءات منظمة ومستمرة بين مختلف الاطراف من إداريين ومعلمين وطلاب أو على مستوى كل طرف، لتوضيح فلسفة وأبعاد مشكلات العنف وسبل التعامل معها، وأهميتها فى تحسين العملية التعليمية، مع تحديد أدوار ومسئوليات لكل طرف، والتركيز على الطلاب الذى يوجد لديهم مشكلات أسرية أومشكلات تعليمية.

* مبادرة القيادة الأكاديمية فى الوزارة بإنشاء وحدة للعنف مع منحها الصلاحيات الكافية وتوفير الموارد اللازمة للقيام بمراجعة شاملة لفلسفة العمليات التعليمية وأهدافها والتقييم المنظومى الشامل لمختلف عناصر العملية التعليمية.

* التركيز على الطلاب كمستفيد مباشر من خلال إعتماد رغباته وإحتياجاته كمؤشر حيوى على مدى تعامله مع المشكلات التى تتعلق بالعنف.

* العمل على تحقيق التواصل بين إدارة المدرسة والمنزل من خلال عقد لقاءات دورية ومنتظمة لأولياء الأمور للوقوف على المشكلات التى تتعرض لها إدارة المدرسة والمشكلات التى يتعرض لها التلاميذ.

* وعى الإدارة المدرسية باهمية دور الأخصائى الاجتماعى، والعمل على إختيار الأخصائى الاجتماعى القادر على القيام بالدور المنوط به والقادر على حل مشكلات التلاميذ وإقامة الروابط بين إدارة المدرسة وهؤلاء التلاميذ.

ب ـ دور المعلم فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى:

يجب على المعلم فى مواجهة العنف المدرسى ووقاية وعلاجه أن يقوم بالواجبات التالية تجاه الطلاب ما يلى:

١ ـ الاهتمام بإعداد المعلم وتطوير أساليب وطرق تدريبة.

٢ ـ أن يقوم المعلم بالتوجيه الحاسم للطلاب مع إحترام حقوقهم ومساعدتهم فى التعبير عن أنفسهم بطريقة بناءة وفى تنمية إمكاناتهم لأقصى درجة.

٣ ـ ان يساعد المعلمين الطلاب على التوافق مع بعضه البعض وعلى إكتساب عادات الاحترام المتبادل والتقمص الوجدانى التى ستساعدهم فى حياة تحدوها المواطنة البناءة.

٤ ـ إختيار نوعيات المعلمين الأكفاء وتدريبهم على أساليب التدريس الجديدة والجيدة ورفع مستوى كفايتهم العلمية ليتخذه الطالب قدوتهم بدلًا من السخرية منه.

٥ ـ تزويد المعلم وتدريبه على اتخاذ القرار لحل المشكلات المدرسية.

٦ ـ زيادة المراقبة وخاصة وقت الفراغ فى المداخل المعزولة فى قاعة الصف وكذلك وقت الإستراحة.

٧ ـ يجب ان يكون المدراء والمعلمون على وعيى بمخاطر العنف المدرسى وخاصة فى المناطق التى تقع فيها الجريمة وأيضًا مراعاة حجم العنف بالمدارس الكبيرة.

جـ ـ دور المناهج والأنشطة المدرسية فى مواجهة العنف المدرسى:

١ ـ دعم الأنشطة التربوية لإستغلال طاقات الشباب.

٢ ـ التأكيد فى المناهج الدراسية على إحترام حقوق الإنسان والتسامح والمناقشة والحوار.

٣ ـ يجب أن تتناول المناهج الدراسية موضوع العنف.

٤ ـ الاهتمام بمناهج التربية الدينية مع مراعاة القائمين عليها أن تجمع ما بين الشكل النظرى وبين الممارسة العملية مما يقوى التفاعل بين كل من العقيدة والعبادة.

٥ ـ تنمية المناهج والمقررات الدراسية بالمدارس بحيث تتضمن موضوعات تتصل بالعنف وأساليب الوقاية منه.

٦ ـ تفعيل الأنشطة المدرسية والتى تعمل على تنمية مهارات وقدرات التلاميذ الفنية والثقافية والرياضية لإشباع رغباتهم.

٧ ـ توجيه مزيد من الاهتمام بالمكتبة سواء من حيث تجهيزها بالإمكانات والتقنيات العلمية والتكنولوجية أو الكتب التى تناقش المشكلات الأسرية والمدرسية التى تولد العنف بين الطلاب أو من حيث وضع معايير محددة لإختيار العاملين بها.

٨ ـ الاهتمام بالمناشط المدرسية بصورة جديه وتخصيص وقت محدد لها أسبوعيًا وزيادة مجال المناشط الترويحية والمناشط التى يجد فيها الطالب متنفسًا لما يدور بخاطره مع المراقبة التربوية عليها.

٩ ـ الاهتمام الكفى والملائم للمناشط التربوية فى مادة التربية الوطنية والمتمثلة فى:

ـ الرحلات والزيارات الميدانية.

ـ المحاضرات والندوات التى تتناول موضوعات وطنية.

ـ الصحافة المدرسية.

ـ الإذاعة المدرسية.

ـ نشاط المسرح المدرسى.

١٠ ـ أن تشتمل المناهج الدراسية على موضوعات تناقش سلوك التخريب وتشويه الممتلكات العامة وتدعوا إلى الحرص عليها وعدم إتلافها.

١١ ـ الاهتمام بمادة التربية الرياضية كوسيلة إعلانية تحويلية للدوافع الإنسانية وكمادة أساسية فى المناهج الدراسية وليس كمادة ترفيهية يشترك فيها من يريد، وضرورة توفير المساحات بالمدارس المناسبة لممارسة المناشط الرياضية تحت إشراف تربوى واعى.

ثالثًا: دور المؤسسات الدينية فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى

- ضرورة تفعيل دور المسجد وغيره من المؤسسات الدينية فى نشر القيم الإسلامية التى تحصن المجتمع ضد الإنحرافات بكافة صورها وأشكالها.
- تنسيق الجهود بين المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية وتطوير مناهج التعليم الدينية فضلًا عن تدعيم هذه القيم للأسرة ذاتها مما يكون له أثر فعال فى تكوين ضمير أو رقيب داخل نفوس الأفراد مرتبطًا بالخالق عز وجل ويرعى حقوق الغير ملتزمًا نحو الآخرين فى الخفاء كما هو فى العلن.
- طرح آليات جديدة تتفاعل مع المتغيرات والمستجدات الحضرية وتتماشى مع التعليمات الشرعية، من خلال مخاطبة أفراد المجمع بعقلية إنضباطية تتيح الفرصة للتحاور مع الآخر بإعتدال.
- قيام الخطباء ورجال الدعوة والوعظ والإرشاد بالتركيز على مشكلات العنف الأسرى وتوضيح مخاطرها.

رابعًا: دور وسائل الإعلام فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى

يتنزل الإعلام فى الخط الأول فى التصدى للعنف المتسلط على الأطفال باعتبار دوره آثارة الاهتمام بالعنف ضد الأطفال بالسعى إلى تغطية القضية فالصحافيون والمصورون والمخرجون هم عين وأذن المجتمع فى توجيه نظرة الرأى العام إلى مختلف القضايا ويتمثل دورهم الأساسى فى تسليط الضور على إنتهاكات حقوق الإنسان ودعوة الحكومات إلى سن القوانين والتشريعات والمجتمع المدنى إلى أداء دوره ورفع الوعى المتمعى وتغيير المواقف والسلوكيات من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال.

بالرغم من المسئولية الجسمية المحمولة على عاتق وسائل الإعلام فى هذا الشأن فقد بينت الدراسات أن تغطية الإعلام للأحداث يتم من خلال التركيز على حالات شديدة التأثير ولكنها فردية وشاذه قد تأخذ منحنى لإستغلال هذه الحالات فى تحريك المشاعر والآثارة أكثر من التركيز الموضوعى على أسبابها وتداعياتها مما يجعل المشاهدين يعتقدون أنها ليست ظواهر اجتماعية تهمهم بشكل مباشر وأن المجتمع بأسره مسئول عن التصدى لها والقضاء عليها.

وفى هذا الشأن يجب أن تضطلع وسائل الإعلام بدورها فى نشر ثقافة حقوق الطفل بالمضمون والأساليب الملائمة، وإتباع موضوع إنتهاك حقوق الطفل والقضايا المتعلقة بالعنف والإساءة والإستغلال مسائل مهمة تستحق التقضى والتحقيق والطرح للمناقشة العامة بإعتبارها تسهم الشان العام.

ونظرًا لتنامى مكانة الإعلام وتأثير فى توجيه السياسات فإنه بمقدوره اليوم كسلطة رابعة دعوة الحكومات إلى تطبيق الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل وإصدار القوانين والتشريعات التى تحمى الأطفال من العنف وتجرم المعتدين وتفعليها والعمل على وضع السياسات والبرامج العلاجية والوقائية والعمل مع المنظمات غير الحكومية والأشخاص المؤثرين لجمع المعلومات.

وسواء كانت البرامج التليفزيونية فإن أهم الوسائل التى تجب أن تحملها للتصدى للعنف ضد الأطفال هى أن الطفل إنسان له حقوقه الحق فى الحماية من الإساءة وسوء المعاملة وهو مدين بذلك للمجتمع بأسره، مع التأكيد على أن العنف ضد الأطفال غير مقبول أخلاقيًا ويمس من كرامتهم الإنسانية ويعاقب عليه القانون وعلى أن العنف ضد الأطفال ينتج مجتمعًا عنيفًا (تنامى الإنحرافات السلوكية) الأمراض النفسية، الجريمة، وجعل المجتمع خاليًا من العنف ضد الأطفال أمر قابل للتحقيق والمسئولية جماعية فى هذا الشأن.

وبغض النظر عن سياسات القنوات التلفزيونية التى أصبحت يحكمها الربح

المادى أو الترويج لإتجاهات سياسية معينة، فالإستثمار فى الأطفال يجب أن يكون توجهًا إستراتيجيًا بإعتباره استثمارًا فى مستقبل الشعوب، وتبعًا لذلك فإن وسائل الإعلام مدعوة إلى إنتاج البرامج والمواد الإعلامية ذات النوعية الجيدة الموجهة لتربية الأطفال على السلم واللاعنف والتسامح والتفتح على الثقافات مع ترسيخ الإعتزاز بالإنتماء العربى الإسلامى والأخذ بعين الإعتبار مشاركة الأطفال وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن أرائهم والتطرق إلى موضوع العنف من خلال وجهة نظر الطفل.

إن التعاطى الإعلامى مع قضايا الأطفال بشكل عام والعنف ضد الأطفال بشكل خاص، يستوجب أن يضع معدوا البرامج ومقدموها فى إعتبارهم الأول أن تكون مختلف البرامج مبنية على إحترام حملة المبادئ العامة المنصوص عليها فى إتفاقية حقوق الطفل وخاصة مصلحة الطفل الفضلى وحقه فى عدم التمييز والبقاء والنماء والمشاركة وحمايته من التعرض التعسفى أو غير القانونى فى حياته الخاصة أو أسرته أو منزله ولا أى مساسم غير قانونى بشرقه.

ومن هذا المنطلق فإن البرامج الإعلامية من تحقيقات وحوارات وغيرها حول قضايا الأطفال يجب أن تحكمها اخلاقيات مهنة الإعلام بشكل عام واخلاقيات الإعلام فى مجال الطفولة بشكل خاص، وقد تعرضت العديد من المنظمات مثل منظمة اليونيسيف والإتحاد الدولى للصحافين إلى المساءلة وأصدرت توجيهات إرشادية ومبادئى توجيهيه لتغطية القضايا التى تشمل الأطفال والتى يجب أن يستأنس بها العاملون فى القطاع الإعلامى.

ومهما يكن من أمر فإن قيام وسائل الإعلام بدورها فى نشر الوعى بحقوق الطفل وتغيير العقليات والسلوكيات من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال، ولابد من رفع قدرات العاملين فى المجال الإعلامى وتدريبهم وإكسابهم

المعارف والمهارات اللازمة وإلتزام القنوات التلفزيونية بإنتاج برامج تسهم فى تمكين الأطفال من التمتع ببداية طيبة فى الحياة فى عالم جدير بهم.

ونتيجة لذلك يجب على الإعلام العمل على إنتاج الجوانب التالية:

١ ـ إنتاج برامج تليفزيونية للاطفال تلائم ثقافتنا ويلبى حاجات الطفل ونموه العقلى والعاطفى والمعرفى بأسلوب جذاب، على ان يشارك فى عملية الإنتاج هذه خبراء إعلاميون وتربويون ويمكن إنتاج أفلام الرسوم المتحركة (كرتون)، إنتاجًا محليًا عربيًا ولو بخطوة واحدة.

٢ ـ الإقلال من أفلام الرسوم المتحركة المستوردة وتشديد الرقابة على مضمونها وأهدافها والإستعانة بخبراء إعلاميين وتربويين لتقييمها وإجازتها وإختيار ما يناسب بيئتنا وثقافتنا.

٣ ـ إقامة ندوات وبرامج لإختصاص إعلاميين لتوعية الأسرة وتوجيهها للحرص على ما يقدم للاطفال ومحاورتهم فى أثناء فترة المشاهدة.

٤ ـ التركيز على القيم فى إنتاج البرامج الإذاعية والتليفزيونية والتى تخص الطفل ضد العنف.

٥ ـ زيادة برامج الأطفال الإذاعية وكذلك المسلسلات وإقامة حوارات توعية للأسرة.

٦ ـ التنسيق بين إتحاد إذاعات الدول العربية لإنتاج برامج عربية مشتركة للأطفال.

٧ ـ تشفير الفضائيات المختصة بالعنف.

٨ ـ تشديد الرقابة على النصوص المتقدمة للكبار (للأعمال الدرامية) قبل إنتاجها.

وبالإضافة إلى ذلك:

يجب على الإعلام المسموع والمقروء المرئى أن يقوم بالواجبات التالية للعلاج والوقاية من العنف بالقيام بالجوانب التالية:

١ ـ العمل على زيادة البرامج الدينية التى تحث الشباب على المحافظة على الممتلكات العامة وعدم تشويهها، وعرض تلك البرامج بأسلوب شيق يجذب الإنتباه ليكتسب الشباب بالقيم الدينية ويزداد وعيهم الدينى والتربية السلوكية السليمة.

٢ ـ إنتقاء البرامج التى تؤكد على السلوك الإيجابى عند الطلبة والتقليل من البرامج المبهرة التى تدعو الطلبة بالإقتداء بتقاليد الغرب.

٣ ـ تخصيص برامج تنافس مشكلات الطلبة وتتعرض لاهم الحلول المقترحة من قبل الطلاب والمختصين.

٤ ـ ضرورة أن يكون هناك تمثيل للتربويين فى لجان إختيار البرامج وتحديد مدى صلاحيتها للعرض.

٥ ـ الاهتمام بالبرامج التى تقوى العلاقات بين أفراد الأسرة وبين أفراد المجتمع.

٦ ـ زيادة البرامج التى ترفع من روح الإنتماء الأسرة والوطن وبيان أهمية الممتلكات العامة.

٧ ـ إستحداث البرامج التى تتيح الفرصة للشباب للتعبير عن أفكارهم وطموحاتهم ومشكلاتهم ومناقشة تلك الجوانب مع المختصين ومحاولة وضع الحلول لها.

٨ ـ يجب على وسائل الإعلام مناقشة القضية بشكل منتظم ومستمر.

٩ ـ إنتاج برامج تلفزيونية للأطفال تلائم ثقافتنا وتلبى حاجات الطف ونموه العقلى والعاطفى والمعرفى.

خامسًا: دور الدولة والحكومة فى مواجهة (علاج العنف المدرسى)

إن التعليم هو أحد الوسائل الرئيسية للتغيير القادر على دورة العنف ليس فقط ضد الأطفال ولكن بين البالغين ويمكنه أن تشجع الأطفال على تعلم إحترام الذات وإحترام الآخرين وكيفية التعبير عن مشاعرهم والتفاوض عما يريدون دون اللجوء إلى العنف البدنى أو النفسى.

والمقصود بالتوصيات التالية هو دعم الحكومات والسلطات التعليمة ومديرى المدارس والطلاب والأباء والمجتمعات فى سعيهم إلى تهيئة مدارس خالية من العنف ومن أهم هذه التوصيات هى كالتالى:

١ ـ ضمان الوصول الشامل إلى بيئات تعليمية خالية من العنف تحترم وتعزز حقوق كافة الأطفال.

إتساقًا مع النداء العالمى بشأن التعليم للجميع يجب على الحكومات ضمان إرتكاز المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية على الحقوق وتوفير البيئات تعليمية أمنة وصحيه ومراعية للنوع الاجتماعى وفعالة للفتيات والفتيان، كما ينبغى أن يكون تعزيز للأعنف فى المدرسة وخارجها هدفًا واضحًا فى إطار السياسات وإجراءات الإنقاذ المعلنة.

٢ ـ حظر العنف فى المدارس:

يقع على عاتق الحكومات الإلتزام صراحة بحظر العنف ضد الأطفال بالقانون وضمان تنفيذ السياسات والإجـراءات ذات الصلة على مستوى المدرسة، وبالتحديد وقف عقوبة الإيذاء البدنى وغيره من أشكال المعاملة

المهينة والترهيب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسى والعنف المستند إلى النوع الاجتماعى.

٣ ـ **الوقاية من العنف فى المدارس عن طريق برامج محددة تتصدى للبيئة المدرسية بكاملها**، ينبغى على الحكومات تنفيذ برامج شاملة للوقاية من العنف تغطى جميع الأوساط التعليمية لجميع العاملين والطلاب مع مراعاة إحتياجات الأطفال المستضعفين.

٤ ـ **إعطاء أولوية الاهتمام للقضايا الخاصة بالنوع الاجتماعى وإرتباطها بالعنف** يجب على الحكومات إدراك التأثير الواسع للنماذج النمطية الراسخة المستندة إلى النوع الاجتماعى، على طبيعة العنف فى المدارس وخارجها، ويجب تشجيع الذكور من الطلاب والموظفين وأعضاء المجتمع بإعتبارهم حلفاء وشركاء إستراتيجين واعطاؤهم هو والإناث من الطلاب والموظفين وأعضاء المجتمع الفرصة لزيادة فهمهم لكيفية وقف التمييز على أساس النوع الاجتماعى ومظاهره العنيفة.

٥ ـ **إيلاء اهتمام خاص للمجموعات المستضعفة.**

يجب على الحكومات تنفيذ إستراتيجيات محددة لضمان تلبية إحتياجات الأطفال المستضعفين الذين يكونون أكثر عرضه للخطر، ووقف التمييز بصفة خاصة، ويجب أن يمتلك العاملون الفهم والقدرة على الإستجابة المنهجية للأوضاع والمخاطر الخاصة التى تتعرض لها جماعات الأقليات والأطفال ذوى الإعاقة والأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية أو المصابون بفيروس الإيدز أو الأطفال الذين عاد إدماجهم فى المجتمعات المدرسية مثل أطفال اللاجئين أو المتشردين.

٦ ـ توفير مساحات مادية آمنة:

ينبغى أن تعمل الحكومات على ضمان وجود مساحات مادية أمنة تتيح لكل من الفتيات والفتيان على قدم المساواة فرص الوصول إلى المرافق والمشاركة الكاملة فى الحياة المدرسية ويجب أن تكون كافة المرافق نظيفة وآمنة ومتحرره من أى تدخل سلبى من قبل المجتمع.

٧ ـ وضع وتنفيذ مواثيق السلوك تعكس مبادئ حقوق الطفل:

ينبغى وضع مواثيق واضحة للسلوك تعكس مبادئ حقوق الطفل، وتكون متجانسة مع القانون مع العلم على نشرها وتعزيزها على أوسع نطاق بين جميع الموظفين والطلاب وأسرهم ومجتمعاتهم وتوقع على عائق الحكومة مسئولية وضع آليات وبروتوكولات تضمن توافر أشخاص بالغين موثوق بهم فى المدارس بحيث يمكن للطلاب أن يلجأ إليهم للإبلاغ عن حالات العنف فى أمان وسيرة وتلغى النصيحة بشأنها.

٨ ـ ضمان أن تستخدم مديرو المدارس والمدرسين وسائل وإستراتيجيات خالية من العنف فى التدرسى والتعلم وفى تدابير الإنضباط:

ينبغى على الحكومات التأكد من أن إستراتيجيات التعليم والتعلم وتدابير الإنضباط المستخدمة لا ترتكز على الإقامة أو الإذلال أو القوة البدنية، وينبغى تدريب جميع موظفى المدارس ودعمهم فى إستخدام الإستراتيجيات الخاصة بإدارة حجرات الدراسة بطريقة تخلو من العنف وتتسم بالإحترام إلى جانب تدريبهم على مهارات خاصة لتوفير ومنع الترهيب وغيره من أشكال العنف المستند إلى النوع الاجتماعى والتصدى الفعال لها.

٩ ـ الإنصات إلى التلاميذ وتشجيع المشاركة:

ينبغى على الحكومات وشركائها ان يعلموا بنشاط لتعزيز وتشجيع ودعم

مشاركة التلاميذ فى رسم ووضع وتنفيذ ومراقبة السياسات والبرامج، بما فى ذلك إستخدام أليات للشكوى، أو للإبلاغ تراعى فيها السرية، وينبغى تعزيز هياكل الإدارة المدرسية الشاملة القائمة على المشاركة والمراغبة للنوع الإجتماعى، كما ينبغى تسليح التلاميذ بالمهارات اللازمة وإعطاؤهم الفرص المشاركة مع إبلاء اهتمام خاص لمشاركة الأطفال المستعضفين.

١٠ ـ إعادة النظر فى المناهج لوضع نماذج لعدم العنف والمساواه بين الجنسين ينبغى على الحكومات ضمان أن تعزز المناهج والكتب المدرسية وطرق التدريس وحقوق الطفل وأن تدعم التنوع والمعارف ذات الصبغة الأصلية أو المحلية وأن تؤكد على قيم التسامح والإحترام والمساواة وعدم التمييز وفض المنازعات غير القائم على العنف.

١١ ـ تعليم المهارات الحياتية لتمكين الطلاب من بناء مهاراتهم الشخصية:

ينبغى على الحكومات ضمان تعزيز برامج المهارات الحياتية المرتكزة على مراعاة الحقوق وعدم العنف فى المناهج الدراسية من خلال مواد مثل ثقافة السلام والمواطنة ومناهضة الترهيب وحقوق الإنسان وفض المنازعات والتوسط لحلها، مع التأكيد على حقوق الطفل والقيم الإيجابية مثل تنوع والتسامح وعلى المهارات مثل حل المشاكل والتواصل الاجتماعى الفعال لكى يتمكن الفتيات والفتيان من التغلب على التحيز المتجذر ضد التنوع الإجتماعى، والوقاية من العنف والتحرض والتعالم معها، بما فى ذلك التحرش الجنسى.

١٢ ـ تعزيز مشاركة مجتمع المدرسة وتقديم المدارس بإعتبارها أحد موارد المجتمع:

ينبغى على الحكومات أن تعترف بدور المدرسة كأحد الموارد الهامة للمجتمع، لأن تسهل قيام بروابط أوثق بين المدرسة والمجتمع للتصدى للعنف المدرسى وما حولها، وان تشترك فى ذلك الطلاب والعالمين بالمدارس

والأباء والشركاء الآخرين مثل الشرطة ومرافق الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والهيئات الدينية وجماعات الترفيه المجتمعية والجماعات الثقافية.

١٣ ـ **قوية نظم جمع المعلومات عن كافة أشكال العنف ضد الفتيان والفتيات**: ينبغى ضمان أن البيانات التى يتم جمعها تخض فى الإعتبار أراء الطلاب والطلاب المحتملين إلى جانب أراء المرسين والأباء والمجتمع الأوسع، مع التركيز بصفة خاصة على تجارب الأطفال المستضعفين وينبغى على الحكومات ضمان تقسم المعلومات التى يحصل عليها بحسب السن والجنس على الأقل، كما ينبغى إدماجها فى نظم المعلومات إدارة التعليم القائمة على المستويات المحلية وعلى مستوى المقاطعات والمستوى الوطنى.

١٤ ـ **وضع جدول أعمال للأبحاث الوطنية خلال العنف فى داخل المدارس وخارجها** ينبغى أن تضع الحكومات مجموعة من الأولويات الوطنية للأبحاث التى يمكن أن يكمل نظم جميع البيانات بواسطة أبحاث متعلقة نوعيًا وكميًا، تراعى الأخلاقيات وتتمحور حول الطفل، وينبغى أن تقسم البيانات بطريقة توضح مدى ونطاق خبرات وتجارب الفتيات والفتيان من مختلف الأعمار، المتصلة بالعنف وطرق التغلب عليه وأوضاع هؤلاء الأطفال، وبحيث تلقى مزايدًا من الضوء على عوامل الخطر وعوامل الحماية فى تلك الخبرات وتجعلها أكثر وضوحًا.

سادسًا: الأولويات فى مواجهة وعلاج العنف المدرسى

ففى دراسة عن توقف العنف المدرسى قام بها المركز العالمى لمواجة الجريمة «N.C.P.G.» تشير الدراسة إلى أن العنف المدرسى أصبح كالبركان

الغاضب كما أنه لا توجد مهارات للتنفيس عن هذا البركان أو فى التخفيف من حدته كما ركزت الدراسة على مواجهة العنف عن طريق إعداد برنامج فى كل مدرسة لمعالجة النزعات والصراعات بطريقة سليمة كما يتم إبعاد الأسلحة عن أيدى التلاميذ.

وكان السؤال الهام فى هذه الدراسة هو، كيف يمكن مواجهة وتوقف العنف المدرسى؟

وقد اقترحت نتائج هذه الدراسة ست أفكار رئيسية يمكن عرضها فيما يلى:

١ ـ المنح الفورى لجلب الأسلحة إلى المدارس لمنع المشاكل التى تحدث بين التلاميذ ويحتاج ذلك عمل فردى وآخر جماعى وخاصة تضامن أولياء الأمور والمدرسة.

٢ ـ ترقب الإشارات التى تحدث بين التلاميذ وعمل فريق مدرسى يتابع رد فعل الإشارات فى المدرسة.

٣ ـ تدريب المعلمين على مهارات التحكم فى الغضب الذى ينتشر بين التلاميذ.

٤ ـ إرشاد التلاميذ بالبعد عن الألعاب العنيفة ومشاهدة برامج التليفزيون التى تؤدى إلى الحزن والكآبة.

٥ ـ التغلب على مشاعر الغيرة التى لا مبرر لها بين التلاميذ مما يؤدى إلى تكوين عصابات وشلل داخل المدرسة.

٦ ـ إتباع تطبيق القواعد والقوانين داخل جدران المدارس وطلب فريق فنى لكتابة تقارير للاحداث التى تحدث بين التلاميذ ومن أعمال الفريق الفنى عدة تكليفات منها:

أ ـ تزويد الطلاب بمعلومات دقيقة عن نظام جناح الأحداث والإجرام والإعتقالات للشباب الذين يشاركون فى العنف.

ب ـ عمل نداءات للخدمة (فريق حفظ الأمن المدرسى).

جـ ـ تزويد الطلاب بمعلومات الخسائر والتكاليف التى يتحملها التلاميذ من جراء العنف.

د ـ تحيل الطلاب الذين يثيرون العنف إلى الأخصائى النفسى أو مدير المدرسة لحل المشكلة وتقديم المشورة والمساعدة لهمز

هـ ـ تعيين ضابط مدرسى مسئول عن تطبيق القانون ومسئول عن أمن المدرسة وحل المشكلات.

و ـ تعليم التلاميذ مبدأ التسامح وتعليمه شعار ما هو غير شرعى داخل المدرسة وما هو غير شرعى خارج المدرسة.

وبالإضافة إلى هذه الأولويات للوقاية ومواجهة العنف المدرسى وعلاجه توجد أولويات أخرى من أهمها ما يلى:

ـ كسر موجة العنف من خلال التضامن مع المربيين والمستشارين والمؤلفين لتقديم المشورة والنصائح.

ـ إجراء إحصاءات سنوية دقيقة عن كافة أعمال العنف فى المدارس بغض النظر عن صغر وضخامة هذه الحوادث وذلك لتحديد أسباب العنف وحجمه لوضع السياسات التربوية للحد من نمو هذه الظاهرة.

ـ اتخاذ الإجراءات السريعة بحق كل من يحاول القيام بسلوك عدائى فى المدارس.

ـ عدم التساهل تجاه السلوك السوى للطلاب.

- عدم التغاضى عن الإعتداءات التى قد تلحق بالمعلمين ومتابعة الإجراءات القانونية.
- مطالبة وسائل الإعلام من بث برامج العنف وتوجيه برامج تساعد فى توجيه الشباب نحو ممارسات أفضل.